تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الانفاق العـام في ليبيا
دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996-2018

د. صقر حمد الجيباني[1]
أستاذ الاقتصاد المساعد
جامعة عمر المختار

د. وائل محمد جبريل [2]
أستاذ إدارة الأعمال المشارك
جامعة عمر المختار

د. عبدالعزيز علي صداقة[3]
أستاذ الاقتصاد المشارك
المعهد العالي للمهن الشاملة
درنة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الانفاق العام في ليبيا ، واستخدم الباحثون أسلوب متجه الإنحدار الذاتي (VAR) لقياس و تحليل نموذج الدراسة و اختبار صحة و موثوقية النتائج الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة سببية بين الفساد و الانفاق العام ، بينما تبين عدم وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر سيادة القانون والانفاق العام بينما هناك علاقة سببية تتجه من الانفاق العام نحو سيادة القانون؛ خلصت الدراسة الى وجود علاقة سببية من اتجاهين تتحرك من جودة التشريعات نحو الانفاق العام و من الانفاق العام نحو جودة التشريعات ؛ خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من اتجاهين بين كل من المساءلة و المحاسبة و إبداء الرأي و الانفاق العام ، بينما عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين الانفاق العام و الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب.

الكلمات الدالة : مؤشرات الحوكمة ، الانفاق العام ، الموازنة العامة ، ليبيا .

Abstract

This study aims to identify the impact of good governance indicators on the public expenditure in Libya, and the researchers used the Vector Auto Regressiv (VAR) method to measure and analyze the study model and test the validity and reliability of the statistical results, and the study reached a group of The most important results are the existence of a causal relationship between corruption and the public expenditure, while it was found that there is no causal relationship that leads from the index of the rule of law and the public expenditure, while there is a causal relationship that moves from the public expenditure towards the rule of law. Legislation towards the public expenditure and from public spending towards the regulatory quality; the study concluded that there is a two-way causal relationship between voice and accountability, expressing opinion and the public expenditure, while there is no causal relationship in any direction between the public expenditure ,and political stability and absence of violence terrorism.

Key words: governance indicators, public expenditure, the public budget, Libya.

المقدمة :

تسعى جميع الدول وفي مقدمتها الدول النامية الي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام لغرض تحقيق تنمية اقتصادية ومجابهة الفقر؛ كما أن التنمية الاقتصادية والرفاهية هي اهداف رئيسة لأي دولة ، ولتحقيقها ، سيتطلب على السلطات ان تلعب على الانفاق العام بحكم إن له تأثير إيجابي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدولة (مدياني ومحلي،2018).

فالنمو الاقتصادي المستدام هدف تسعى إليه جميع الدول وتعمل جاهدة علي تحقيقه ، ومن المعروف ان النمو يرتبط بعدة عوامل ومحددات ذكرتها مختلف النظريات الاقتصادية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي ، إلا انه عند تكوين النماذج القياسية لمحددات النمو الاقتصادي غالبا ما تكون هناك اسباب غير معروفة لتفسير النتائج التي تسمي ببواقي التقدير ، وفي هذا الصدد يبحث الاقتصاديين والإداريون عن اهم العوامل التي من شأنها ان تؤثر في النمو الاقتصادي للدولة في جميع المجالات لغرض تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي ، ومن هذه العوامل التي طرحها الاقتصاديون المعاصرين نجد ان مؤشرات الحوكمة للمؤسسات التي وضعها خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عدداً كبيراً من دول العالم انطلاقاً من تعريف الحوكمة و المؤسسات التي تمارس بوساطتها السلطة في بلد ما و تشمل هذه المؤشرات السيطرة على الفساد ، فعالية الحكومة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، نوعية الأطر التنظيمية ، سيادة القانون ، التعبير عن الرأي و المساءلة ، ومدى تأثيرها في الانفاق العام ، وذلك في ظل تطور مفهوم التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة .

وفي هذا السياق تسعى ليبيا الي الرفع من كفاءة معدلات الانفاق العام من خلال الحوكمة ضمن المتغيرات الاقتصادية المهمة في ادبيات الاقتصاد ، حيث تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية الحوكمة باعتبارها من اهم المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي و التي تتضمن الانفاق العام كأحد المتغيرات المحددة له .

مشكلة الدراسة :

من ضمن الركائز لأهداف التنمية المستدامة هي الحوكمة الرشيدة والحوكمة في الواقع هي الركيزة التي ينبني عليها كل شيء. فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، تصبح احتمالات نجاح أهداف التنمية المستدامة أقل بكثير؛ ولذلك تدعو هذه الأهداف إلى "مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات". وينطبق هذا على الجميع؛ القطاعين العام والخاص، محليا وعالميا، (لاجارد ، 2018).

إن الدول في سعيها نحو تحقيق النمو الاقتصادي قد اهملت العديد من المتغيرات المهمة والتي تساهم في إدارة الاقتصاد بشكل صحيح ومن ثم تحقيق النمو ، ومن هذه المتغيرات الحوكمة ، والتي يجب تضمينها في السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو.

كما تشير أدبيات الاقتصاد السياسي إلى وجود علاقة وثيقة بين الاقتصادات الريعية للدول النامية و الفساد و توالي الأزمات و الصدمات المحلية و الخارجية، و كغيره من الاقتصادات الريعية يعاني الاقتصاد الليبي من خلل هيكلي يتمثل في أحادية الاقتصاد حيث الاعتماد بشكل مطلق على الريع المتأتي من القطاع النفطي الذي يهيمن على النمو الاقتصادي و تمويل الإنفاق العام (الحكومي) و ما تنتجه عمليات توزيع الريع من فساد و كسل اقتصادي و انعدام العدالة و المساواة في توزيع الدخل و الثروة و غياب المساءلة و المحاسبة للحكومة باعتبارها مالكة الريع و المحتكرة للإنفاق العام بأشكاله المختلفة ، و من هذا المنطلق فإن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمحور حول التساؤل التالي :

ما تأثير مؤشرات الحوكمة على الإنفاق العام في ليبيا ؟ .

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الانفاق العام في ليبيا من خلال اختبار العلاقة السببية بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة و الانفاق العام في ليبيا .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

- تنبثق أهمية الدراسة من تناولها لموضوع حيوي يتسم بالحداثة على الصعيدين الاكاديمي والعملي في المنظمات الاقتصادية العاملة في مختلف المجالات، والذي يعتبر رافداً مهم للتنمية المستدامة .
- قد تفيد الدراسة القائمين على إدارة السياسة الاقتصادية في ليبيا من خلال ما تتكشف عنه نتائج الدراسة .
- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إثرائها للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات في مجال العلوم الاقتصادية .
- فتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع ، وذلك من خلال ما ستوفره هذه الدراسة بإذن الله من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.

فرضية الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وهدفها صِيغَت فرضية الدراسة على النحو التالي:

لا يوجد تأثير لمؤشرات الحوكمة الرشيدة على الانفاق العام في ليبيا.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : ركزت على المتغير المستقل والمتمثل في مؤشرات الحوكمة الرشيدة ، والمتغير التابع والذي يتناول الانفاق العام في ليبيا.

الحدود المكانية : الإقتصاد الليبي

الحدود الزمنية : الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1996 إلى 2017

منهجية الدراسة

استخدم الباحثون في هذه الدراسة منهجية الأسلوب الوصفي و القياسي من خلال التحليل النظري لواقع مؤشرات الحوكمة في ليبيا معتمدين على الدراسات السابقة و تقارير المؤسسات المحلية والدولية المعنية بموضوع الحوكمة و الانفاق العام ، و قد استخدم الباحثون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1996-2017) لغرض التحليل القياسي ، وهذه هي الفترة التي أتيحت فيها البيانات لكل من مؤشر التحكم بالفساد(Control Of Corruption) و مؤشر إبداء الرأي والمساءلة و المحاسبة(Voice and Accountability) ، و مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness)، ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality) ، و مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) ،و مؤشر الإستقرار السياسي /و غياب العنف أو الإرهاب (Political Stability /and Absence of Violence Terrorism).

و قد تحصل الباحثون على هذه المتغيرات من بيانات البنك الدولي (World Bank). أما متغير اجمالي الانفاق العام (The Public Expenditure) فتحصل عليها الباحثون من قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية و النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي .

و يعلل الباحثون اختيارهم لمتغير المساءلة و المحاسبة باعتباره أحد متطلبات الواجب توافرها في القطاعات الاقتصادية لمكافحة الفساد و حصار الفاسدين لضبط الانفاق العام أحد محددات النمو الاقتصادي المستدام ، أما مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف/ و الإرهاب(PV) فقد ارتأى الباحثون ضرورة إدراجه في نموذج الدراسة نظرا لما يشهده الاقتصاد الليبي من وضع سياسي و أمني استثنائي خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة .

أما اختيارهم لمتغير الإنفاق العام فقد جاء من النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة حيث الإنفاق العام مسبب للنمو الاقتصادي بحسب النظرية الاقتصادية استناداً إلى فرضية "كينز"، أو العكس بناء على فرضية "واجنر" ،و كذلك باعتباره أي الإنفاق العام بصوره المتعددة أبرز و أكثر مواطن الفساد وضوحاً في الاقتصادات المختلفة لاسيما الريعية منها كالاقتصاد الليبي و مؤشر رئيس و واضح لمعرفة مدى كفاءة السياسة المالية و رشادة الانفاق الحكومي .

و لإختبار العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة استخدم الباحثون نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR) Vector Auto Regression و في هذا الإطار تم إجراء اختبار إستقرار السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار "ديكي فوللر المطور " (ADF) للتأكد من مدى وجود جذر الوحدة بالسلاسل الزمنية ،و تبين أنها مستقرة عند الفرق الأول، والفرق الثاني ،كذلك تم استخدام اختبار السببية لجرانجر (Engle Granger Causality) لمعرفة طبيعة و اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير .

كما تم تشخيص النموذج المقدر للتأكد من موثوقية النتائج التي تحصلنا عليها، حيث أجرى الباحثون اختبارات الكشف عن اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج عن طريق اجراء اختبار الجذور الأحادية و تبين أن النموذج مستقر، كما يتسم بالتوزيع الطبيعي .

الإطار النظري للدراسة

الحوكمة :

أصبحت الحوكمة بمختلف أبعادها شرطاً رئيساً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، وذلك من خلال ايجاد الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية اللازمة للقضاء على الفقر وايجاد فرص العمل لحماية البيئة (محمود، 2012).

كما تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة في معظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، نظراً لزيادة نسبة المخالفات والتجاوزات المالية والاخلاقية واتساع دائرة الفساد الاداري والاخلاقي ، الذي تشهده العديد من المنظمات بمختلف انواعها ومجالاتها ، وعلى المستوى العالمي، تعالت الاصوات والدراسات العلمية في الآونة الاخيرة ، التي تنادي بضرورة تطوير منظمات الاعمال لمعايير عمل أكثر رقيّاً ، وتوفر التوازن بين كفاءة الاعمال واخلاقياتها ؛ وبسبب عدم التزام الكثير من القيادات الادارية بأخلاقيات العمل في منظمات الاعمال ، ظهرت مجموعة من المعايير والمبادئ تتضمن حقوق ومسؤوليات لكافة الاطراف ذات العلاقة بالمنظمات، التي عرفت

بالحاكمية أو الحوكمة أو الحكم الرشيد ، أو الإدارة الرشيدة ، حيث توفر الحوكمة الإطار التنظيمي الذي يمكن المنظمات من تحقيق اهدافها في ظل تحديد القواعد المتعلقة بالإفصاح والشفافية المتعلقة بكفية اتخاذ القرارات، وتحديد سلطات و صلاحيات ومسؤوليات المديرين والعاملين بالمنظمات ، بالإضافة إلى تحديد حجم ونوعية البيانات والمعلومات التي يجب الافصاح عنها للمساهمين ، وكافة الاطراف ذات المصلحة المحددة بالقوانين واللوائح الرسمية (أكريم ، 2011).

تعتبر الحوكمة الرشيدة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة وتميز الأداء (Hutchinson et. al,2008 ; Parker et.al,2002 ؛ الخطيب وقريط ، 2008; Erkens et al ,2012 ,Kim and Purnanandam ,2014؛ Sanad and Al-Sartawi, 2016 ، شارفي وبلعزوز،2017)، كما نجحت الحوكمة في جذب قدرٍ كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي.

وقد أصبح نجاح المنظمة وبقاءها واستمرارها بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق كافة الأطراف المعنية فيها أو كما يسميهم البعض أصحاب المصالح (Stakeholders) موضع اهتمام الكثير من الباحثين والممارسين وعلماء الاقتصاد والإدارة، ونظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة, حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله وعلاقته بالمتغيرات التنظيمية والاقتصادية، ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (الحداد، 2008).

وفي ضوء تقرير للبنك الدولي بعنوان: الحوكمة الجيدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا أشار الى التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية يعقيها ضعف ادارة الحكم العامة التي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم ، إذ يقرر إن جذور ضعف النمو تكمن في فجوة إدارة الحكم ، حيث ان إدارة الحكم الرديئة تحد بدورها من ضعف إدارة الحكم العامة والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم ، إن إدارة الحكم الرديئة تحد بدورها من وجود مناخ اعمال سليم وجذاب للاستثمارات والانتاج وتدني نوعية الخدمات والسلع العامة (نوير ، 2002).

وليبيا باعتبارها إحدى الدول النامية التي تسعى للنهوض بمستوى مؤسساتها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، يجب أن تُبدي اهتماماً للحوكمة على وجه التحديد، وذلك من خلال إبراز أهميتها، وتنميتها وتفعيل مبادئها، والتي أصبحت محور اهتمام الدول والمنظمات المعاصرة في سعيها المستمر للاهتمام بالأداء الفعّال الاقتصادي والمجتمعي، **وهذا مما حذا بالباحثين اجراء هذه الدراسة لمعرفة أثر مؤشرات الحوكمة على الانفاق العام في ليبيا** .

مفهوم الحوكمة:

ظهر مفهوم الحوكمة إلى السطح بقوة في السنوات القليلة الماضية نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية و التنظيمية التي دفعت تجاه تطور هذا المفهوم ، و الحوكمة لغةً مستمدة من الحكم أو الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمات من معنى (جودة ، 2008: 16)؛ ويأتي مصطلح الحوكمة* كترجمة لعبارة Corporate Governance بعد أن أثار جدلاً واسعاً عند الترجمة (طارق، 2007) ؛

* تجدر الاشارة إلى ان مصطلح الحوكمة ، قد تم اقتراحه من قبل الامين العام لمجمع اللغة العربية ، وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ، ومنهم المسؤولون عن مراكز دراسات اللغة العربية بالجامعة الامريكية – القاهرة (قاضي ، 2013 : 3)

وتجدر الإشارة إلى انه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الإداريين والاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة (موسى ، 2010 :15) ؛ و أن هذا المفهوم في حد ذاته مازال يتسم بالغموض لدى الكثيرين، إلا أن كافة التعريفات تنطلق من ضرورة وجود التوازن في حقوق الأطراف المعنية ؛ مما أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات المستخدمة مثل الحاكمية أو الحوكمة أو الحكم الرشيد، أو الإدارة الرشيدة ، الحكمانية، والحكم والتحكم المؤسسي إلى غير ذلك من المصطلحات ؛ وعلى الرغم من ذلك فإن أكثر المصطلحات استخداماً على الأقل في المجال الاكاديمي والبحثي هو الحوكمة كمرادف قريب Corporate Governance (أحمد، 2010 :187).

ويذكر الزيات (1985) كانت بدايات استخدام مصطلح الحكم الرشيد او الحاكمية الرشيدة في المؤسسات المالية، ثم انتقل تدريجيا الى الحقل السياسي، ويعود ذلك التطور الى ظهور فواعل جديدة فوق الدولة، كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح. وأصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات (خضيرات والشدوح، 2015).

وقد عرفت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** (OECD) الحوكمة بأنها النظام الذي يوجه ويضبط، أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، المساهمين، ذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء (OECD,2004:5) ؛ وتعرفها **مؤسسة التمويل الدولية** "بانها النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها" (Alamgir, 2007 :7)؛ وعرفها (Demirag , et al., 2000) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة؛ كما عرف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP** (1997 :3) مضامين الحوكمة تعني : "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته" ؛ وعرف **Plumptr et.al** (1999: 3) الحوكمة بأنها": (الهياكل، الوظائف، المسؤوليات ، العمليات ، الممارسات والتقاليد) المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة".

ومن بين أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم الحوكمة ما قدمه **البنك الدولي** على أنها" مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكماً رشيداً" (World bank, 2003) ، كما وقد عرفها رئيس البنك الدولي السابق J. Wolfenson بأنها الممارسات التي تدور حول العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولين (بوزاهر، 2018) .

ويُعد أسلوب الحوكمة وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوةً على تطوير القيم الاساسية

لاقتصاد السوق في المجتمع ؛ وأشار مطر ونور (2006) إلى أن مفهوم نظام الحاكمية المؤسسية مرتبط بفروع المعرفة الأخرى، فمن علم الإدارة مثلا يستمد النظام العناصر الخاصة بتحديد مهمات ومسؤوليات كل من الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة الشركة، في حين يستمد من علم المحاسبة عناصره الخاصة بتوفير سمات المصداقية والشفافية والإفصاح للبيانات المالية المنشورة التي تصدرها المؤسسة؛ أما الخطيب وقريط (2008) فقد قام باستخلاص بعض السمات والمظاهر التي يمكن أن تميز بين الحوكمة المؤسسية الجيدة والسيئة ، وذلك بعد تحليل مقاصد المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ويبين الجدول (1) هذه السمات والمظاهر:

جدول (1): سمات ومظاهر الحوكمة المؤسسية

مظاهر الحوكمة السيئة	مظاهر الحوكمة الجيدة
التفرد في القرارات الهامة	المشاركة في اتخاذ القرارات
غياب المساءلة ومبدأ الثواب والعقاب	مساءلة فاعلة
غياب الاتصال الفعال داخل المنظمة ومع محيطها الخارجي	اتصال فعال وتوزيع واضح لخطوط السلطة والمسؤولية
علاقة متوترة بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة ومجلس الإدارة من جهة أخرى	ارتياح واسع من قبل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في الاستثمار أو التعامل مع الشركة
تقارير إعلامية متواترة أو مداولات غير رسمية متنوعة تشير إلى فوضى إدارية وجودة منخفضة	يظهر أداء الشركة سلاسة وتجاوب سريع عند التعامل معها إضافة إلى تفاعل مع قضايا المجتمع ذات العلاقة بنشاط الشركة
تشير نتائج تحليل تقاريرها المالية إلى إنتاجية منخفضة و/أو خسائر أو عائد غير مجزي، وعدم أمانة إدارة الشركة وشفافية وإفصاحات غير كافية	تظهر التقارير المالية استمرار نمو الشركة وتحقيق عوائد مجزية مقارنة بالشركات الأخرى وشفافية وإفصاحات كافية.
عدم استقرار العاملين وموظفي الشركة	استقرار ملموس لدى عاملي وموظفي الشركة

المصدر: (الخطيب وقريط ، 2008).

ويذكر (Moureen, 2004) يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة المؤسسات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية :

1 - تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

2 - تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناءعلى أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

3 - تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.

4 - تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرصة العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.

5 - ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات غير أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين، عبر سياسات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وتقوم به قيادات سياسية منتخبة (كريم: 2004).

الأهمية الاقتصادية للحوكمة:

تبرز أهمية الحوكمة في كونها تنادي بتطبيق أعلى درجات الشفافية والإفصاح وهو ما يترتب عليه أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات من مختلف الجوانب لعل من أهمها الجانب الاقتصادي والذي ينعكس في النقاط التالية (الشويرف والبيباص، 2018):

1. تطبيق الحوكمة من قبل المؤسسات يساهم في استغلالها لمواردها بالشكل الأمثل.
2. تساعد الحوكمة في تحقيق معدلات تنموية مرضية من خلال مساهمتها في زيادة الانتاجية.
3. تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال من خلال ما تقتضيه من إفصاح للقوائم المالية للشركات المدرجة بالسوق.
4. تطبيق الحوكمة من قبل الشركات يعمل على تقليل كلفة رأس المال بها وذلك مرده الى أن البنوك تمنح قروضاً ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة مقارنة بالشركات غير الملتزمة بالحوكمة.
5. من أهم الأسس التي تقوم عليها الحوكمة هي المصداقية والشفافية مما يعني أن الحوكمة تسهل من عملية الرقابة والإشراف على أداء المؤسسات من خلال تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.
6. هدف المستثمر الأجنبي ينصب على الاستثمار في بيئة عمل جيده تكاد تخلو من مظاهر الفساد ولذلك فإن تطبيق الحوكمة يساهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية حيث أن الشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة ينجذب المستثمرين نحو أسهمها، باعتبارها فرصةً للاستثمار في شركة ملتزمة وشفافة، ومن ثم فإن عنصر عدم التيقن يكون أقل مقارنة بالشركات الأخرى.

مؤشرات الحوكمة الرشيدة:

تتعدد مؤشرات الحوكمة وتختلف درجة مصداقيتها وجودتها من مؤشر الى أخر، ومن أهم هذه المؤشرات والتي تتميز بكثرة الاستخدام مع درجة مصداقية عالية هو ما قدمه البنك الدولي والتي تُعرف بالمؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) ((Worldwide Governance Indicators) والتي تضم (213) دولة والتي كانت بداية صدوره من العام 1996م وكان يصدر كل سنتين حتي العام 2002 حيث أصبح يصدر بشكل سنوي, ووفقاً للبنك الدولي فإن

المؤشرات العالمية للحوكمة قدمت كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم وليس كبديل للمقاييس الأخرى، و يتكون **(WGI)** من ست مقاييس وكل مقياس يمكن استخدامه بشكل مستقل لموضوع من مواضيع الحوكمة (البيباص والشويرف، 2018؛ خضيرات والشدوح ، 2015 ؛ بشير باي، 2015 ، بوزاهر ،2018 ، مازوزي ،2017، يونس و أحمد ،2012)؛ وتستند الحوكمة الرشيدة على المؤشرات التالية: (www.worldbank.org. Good Governance Indicators):

1) **مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability):** يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

2) **مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف /الارهاب**

(Political Stability /and Absence of Violence Terrorism): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات إثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

3) **مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness):** يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4) **نوعيةالأطر التنظيمية (Regulatory Quality):** يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

5) **مؤشر سيادة القانون (Rule of Law):** ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

6) **مؤشر السيطرة الفساد (Control of Corruption):** يعرف المؤشر الفساد بانه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. و يقيس هذا المؤشر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها و كبيرها، وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008، بالقول أن الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقراً لا سيما عندما يكون الأمر متعلقاً بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب.

الإنفاق العام:

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي ، وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الالماني *فاجنر A.wagner* بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فانجر والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلاً معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني (جرفي وآخرون،2020).

مفهوم الإنفاق العام :

ويمكن تعريف الانفاق العام على انه "المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين او لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او لمساعدة فئة من فئات المجتمع او لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (جلولي وآخرون، 2019 :42)، كذلك عرف على أنه "مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة" (الخطيب و شامية، 2007 :53).

العناصر الرئيسة للإنفاق العام :

أتفق الاقتصاديون على أن الإنفاق العام يحتوي على ثلاثة عناصر رئيسة هي (محمد،2017):

العنصر الأول: الإنفاق العام مبلغ نقدي: تمارس الدولة نشاطها المالي طبقًا لطبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة , وأن مراحل تطور الدولة تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق هذا التطور ،إذ أن التطور أدى إلى انتقال النظام الاقتصادي للدولة من الاقتصاد العيني أو اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد نقدي ،أي استخدام النقود وسيلة للتبادل في جميع المعاملات التي يطلبها المجتمع من سلع وخدمات ، وبالتالي أصبحت النفقات العامة تتم بشكل نقدي في المجتمع.

العنصر الثاني: الإنفاق العام يقوم به شخص عام: يقصد بالشخص العام شخص معنوي تابع للدولة و يشمل الاشخاص المعنوية العامة و المؤسسات التجارية والصناعية التي تملك الدولة كل رأسمالها, وتعد هذه المبالغ التي يدفعها الشخص العام وليس الخاص بالإنفاق العام وذلك وفقا للتنظيم الإداري له ، وبذلك فإن الإنفاق العام يكتسب صفته من المعيار القانوني القائم به والذي يتطلب أن يكون من أشخاص القانون العام التابعين للدولة.

العنصر الثالث: الإنفاق العام يستهدف تلبية منفعة عامة: هدف النفقة العامة إشباع الحاجة العامة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتعليم إلى غير ذلك ، التي تحقق النفع العام على جميع المواطنين بالتساوي مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي بين أفراد المجتمع ، أما إذا أنفقت الدولة جزءًا من أموالها لتحقيق مصالح خاصة ذاتية لا يمكن اعتبار ذلك نفقة عامة ، بل يعد ذلك تجاوزاً في استخدام المال العام وانحراف للنفقة العامة عن أهدافها.

أسباب تزايد الانفاق العام : يمكن تصنيفها إلى هذين النوعين من تزايد الانفاق العام على النحو الآتي (براق وبركان، 2017؛ جرفي وآخرون،2019؛ محمد، 2017؛ الخطيب وشامية،2007):

أسباب الزيادة الظاهرية الانفاق العام:

تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية الانفاق العام في مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة، و هي كالتالي:

- تدهور قيمة النقود: يؤدي تدهور قيمة النقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل، و هو ما يؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية بل زيادة في الأعباء العامة.
- زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها: يترتب على زيادة مساحة إقليم الدولة و زيادة عدد سكانها زيادة حجم النفقات العامة، و بالتالي على الدولة أن تلبي احتياجات مواطنيها الجدد من أمن و تنمية و تعليم دون أن يزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، أو يتحسن مستوى معيشتهم.
- اختلاف طرق المحاسبة المالية: كان من المتبع في الماضي أن تخصص بعض الايرادات التي يتم تحصيلها من قبل الحكومة لتغطية نفقاتها مباشرة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الموازنة أقل من قيمتها. ومع إتباع مبدأ عمومية الموازنة أي ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل و لم تكن تظهر في الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع رقم النفقات العامة.

أسباب الزيادة الحقيقية الانفاق العام: تنتج الزيادة الحقيقية في الانفاق العام عن مجموعة من العوامل المذهبية و الاقتصادية والسياسية والادارية نفصلها في ما يلي:

- أسباب مذهبية: يقصد بها الاسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من الدولة الحارسة التي سادت فيها المالية العامة الحيادية إلى الدولة المتدخلة التي سادت فيها المالية العامة الوظيفية أو المتدخلة، إلى مرحلة الدولة المنتجة التي أصبحت فيها المالية العامة جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة.
- أسباب اقتصادية: تؤدي زيادة الدخل القومي إلى زيادة الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بغض النظر عن تزايد و تنوع الضرائب المقررة، و هو ما يشجع الدولة على زيادة حجم النفقات العامة في الاوجه المختلفة، كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، و تدخل الدولة لمحاربة الاحتكار، و الحصول على موارد للخزانة، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.
- أسباب مالية: تتمثل في سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن دفع الاقساط والفوائد. إضافة الى وجود فائض في الايرادات العامة غير مخصص لغرض معين يؤدي إلى تشجيع الحكومة على انفاقه.

- أسباب إدارية: كلما اتسعت أعمال الدولة زاد حجم إنفاقها لأجل توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الادارية من أجور و لوازم و أثاث و غيره، غير أن هذه النفقات قد تستفحل كذلك بسبب انتشار الفساد الإداري و سوء التنظيم، و البطالة المقنعة، خاصة في الدول النامية.
- أسباب اجتماعية: إن زيادة عدد السكان بالإضافة إلى زيادة نمو الوعي الاجتماعي و تعقد حاجات سكان المدن يؤدي بالدولة إلى زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية، و الثقافية، و غيرها.
- أسباب سياسية: يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية و العدالة الاجتماعية في الدول المختلفة زيادة اهتمام الدولة بتلبية الحاجات بالطبقات محدودة الدخل من رعاية صحية وسكن ومثله، علاوة على ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات بسبب التمثيل الدبلوماسي، هذا وتعد النفقات العسكرية سبباً مهماً في التزايد المطرد للنفقات العامة في هذا العصر.

ترشيد الانفاق العام:

ويعرف على انه "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق الى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه التبذير والاسراف ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة" (درواسي ،2005: 117) .

عوامل نجاح ترشيد الانفاق العام :

هناك العديد من العوامل التي من شانها المساعدة على إنجاح ترشيد الانفاق العام ، مما يستدعي تظافر الجهود من كل الجهات ذات العلاقة لتجسيدها على ارض الواقع ، ويمكن إيجازها بالشكل التالي (دشوشة،2017) : تحديد الأهداف بدقة ؛ تحديد الأولويات ؛ القياس الدوري لبرنامج الانفاق العام ؛ علاقة الانفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف ؛ تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة.

الدراسات السابقة :

أجرى جرفي وآخرون (2020) دراسة هدفت إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين النفقات العامة كمتغير مستقل، وسوق العمل كمتغير تابع خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئةARDL، للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العمالة الكلية والانفاق العام. خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، إضافة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن، وخلصت إلى وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين العمالة الكلية والانفاق الحكومي وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

هدفت دراسة جلولي وآخرون (2019) إلى تحديد أثر الحوكمة الجيدة على الانفاق الحكومي في الدول الافريقية، و لدراسة ذلك استخدمت طرق نماذج البانل (السلاسل المقطعية الزمنية) على عينة مكونة من 40 دولة افريقية

بين الفترة 2002 و 2016، حيث تم اعتبار مؤشرات الحوكمة الجيدة الستة متغيرات مستقلة و الانفاق الحكومي متغير تابع، و قد خلصت الدراسة الى أن هناك ثلاثة مؤشرات كان لها أثر على الانفاق الحكومي (فعالية الحكومة له أثر سلبي، الاستقرار السياسي له أثر سلبي و سيادة القانون له أثر إيجابي)، أما الثلاث متغيرات الأخرى فليس لها أثر على الانفاق الحكومي.

أسهم ذهب ودرز(2019) بدراسة تمحورت حول العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012-1980) باستخدام منهجية السببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ؛ وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكاملية مشتركة، ودلت نتائج القياس في الأجلين القصير والطويل باستخدام العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ على وجود علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين، بمعنى أن الإنفاق العام يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي في ليبيا.

و سعت دراسة الجيباني (2019) إلى البحث في واقع الفساد في ليبيا من حيث الأسباب و المظاهر، كما هدفت الدراسة إلى تناول موضوع أخلاقيات العمل بإعتباره آلية لعلاج الفساد و أداة للوقاية منه .
و توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين الفساد و النمو الاقتصادي ، بينما توجد علاقة سببية من اتجاه واحد بين الفساد و الإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستثماري ، كذلك وجود علاقة سببية يتجه تأثيرها من المساءلة و المحاسبة إلى كل من الفساد و الإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستثماري .
و حاولت دراسة راقوب (2018) الوقوف على الدور الذي تلعبه حوكمة سياسة الانفاق العام في تحقيق التوازنات النقدية و المالية في كل من الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ،و توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الانفاق العام تقتضي تحقيق الترشيد و المساءلة و الرقابة عند إعداد البرامج الانفاقية من جهة ، و عند تطبيقها من جهة ثانية،و أن نجاح الدول الثلاثة في تحقيق أهدافها يتوقف على الوفاء بمتطلبات حوكمة سياسات الإنفاق العام و نجاح الإصلاحات الهيكلية و سياسات التنويع الاقتصادي.

أما دراسة الشويرف والبيباص (2018) فقد هدفت للبحث في العلاقة ما بين مؤشرات الحوكمة العالمية الموضوعة من قبل البنك الدولي ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1996-2016, وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تبرز أهمية الحوكمة من خلال استخدام النماذج القياسية في اثبات وجود هذه العلاقة من عدمها، ولأجل ذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، ومن اهم ما توصلت اليه من نتائج هو غياب العلاقة ما بين مؤشرات الحوكمة ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

بينما دراسة محمد (2017) رمت الى التعرف على العلاقة بين الإنفاق الحكومي و والناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة (1970-2012) وتمخضت الدراسة أن الإنفاق الحكومي يُعد ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الليبي لأنه يعمل على رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي , وكذلك يساعد على إحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع ، كما أنه يعالج الخلل الحاصل في الدورات الاقتصادية. أوضحت نتائج اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي, حيث أوضحت أن العلاقة بينهما طردية فزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة1 % يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 0.26%، هذا يفسر أن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي وليس العكس. بينت

الدراسة وجود علاقة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي غير النفطي في الأجل الطويل وكذلك في الأجل القصير.

قام أبو السندس واللوزي (2017) بدراسة هدفت إلى تحليل أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1999 ولغاية 2013؛ توصلت الدراسة غلى أن تأثير الانفاق العام لستة وظائف حكومية كان ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي، وهي الخدمات العمومية العامة، والدفاع ، والشؤون الاقتصادية، والترفيه والثقافة والشؤون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية. فيما كان تأثيره على اربعة وظائف حكومية سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي، وهي النظام العام وشؤون السلامة العامة، والاسكان ومرافق المجتمع، والصحة ، وبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي. وهذه النتيجة محصلة تأثير الانفاق العام لجميع الوظائف الحكومية في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية وهي الزراعة والقنص وصيد الاسماك، والمناجم والمحاجر، والصناعات التحويلية، والكهرباء والمياه، والانشاءات، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات، والخدمات الاجتماعية والشخصية.

ورمت دراسة يوسف (2017) إلى معرفة العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي للفترة (1984-2013) ؛ أوضحت نتائج الاختبارات ان الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي علي علاقة تكاملية مشتركة ،وأشارت النتائج الاحصائية الي أن هنالك علاقة سببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل تتجه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلي النمو في الإنفاق العام.

أثرت دراسة مازوزي (2017) بعنوان ارتكز على أثر آليات الحكم الراشد كمفسر على النمو الاقتصادي بصفته المتغير المستجيب و ذلك من خلال دراسة قياسية اقتصادية شملت العالم العربي ممثلا بعشرين دولة عربية للفترة الممتدة (1996-2015) و لبلوغ هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بيانات إجمالي الناتج المحلي معبرا للنمو الاقتصادي لدول العينة كمتغير تابع و المؤشرات الست للحكم الراشد كمتغيرات مفسرة باستخدام تحليل نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطولية ، بدءا بالتحليل الساكن ثم اختبارات سكون السلاسل و التكامل المشترك و دراسة أثر الصدمات في المستقبل. و في النهاية خلصت الدراسة إلى مثالية نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة في دراسة العلاقة، حيث أكدت نتائج الدراسة ان أثر آليات الحكم الراشد قصير المدى على النمو الاقتصادي.
اما دراسة Engjell (2015) فهدفت إلى التعرف على تحديد العلاقة بين الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان ، واعتمدت الدراسة المنهج الكمي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج stata،وخلصت الدراسة الى عدم وجود اعتماد كبير على تحسين مؤشرات الحكم على النمو الاقتصادي في فترات الدراسة.

وأجرى العجلوني (2013) دراسة هدفت الى التعرف على أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011؛ خلصت الدراسة إلى وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية. وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية. وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير في النمو الاقتصادي. فمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد

تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح.

واخيراً قام محمود (2012) بدراسة ركزت على أثر الحوكمة في النمو في ظل اقتصاد المعرفة بالاقتصاد العراقي والدول المجاورة له في ظل التحول نحو الاقتصاد المعرفي. وانتهجت الدراسة المنهج النظري في دراسة الحوكمة في الفكر الاقتصادي وتطوره في المدارس الفكرية، واعتمدت في الجانب التطبيقي على عينة مكونة من سبعة دول هي العراق وما جاوره من دول للفترة الزمنية (1996-2008). وأظهرت الدراسة إلى أن الكويت وتركيا هي من أكثر الدول تطوراً في مجال الحوكمة في العينة المختارة, في حين كانت الدول الأكثر سلبية هي العراق وايران وأوضحت النتائج كذلك ان جميع دول المنطقة لازالت ضمن القيم الأقل في مؤشر الحوكمة مقارنة ببقية دول العالم.

تأسيساً على ما تقدم، فإن الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة وهو الحوكمة و الانفاق العام، وإن كانت معالجة الدراسات السابقة للمجال نفسه يختلف عن معالجة الدراسة الحالية ، حيث أن هذه الدراسات تتنوع فيما بينها من حيث الزوايا التي تم التطرق اليها لدراسة الحوكمة من جانب كل باحث ، كما يلاحظ أن كل هذه الدراسات أجريت في بيئات مختلفة، أيضا لوحظ وجود ندرة في الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة على الانفاق العام بالبيئة الليبية، حيث لم يتوافر للباحثين دراسات تناولت هذا الجانب بالدراسة والتحليل والتفسير للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها، مما يجعل الباب مفتوحاً لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية والإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي في موضوع قياس أثر مؤشرات الحوكمة في الانفاق العام بليبيا، وبذلك فإن الدراسة الحالية تُعتبر مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف، وإضافة جديدة لما سبق عرضه، كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري للدراسة، ومناقشة نتائج الدراسة الحالية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

تطورات الانفاق العام و مؤشرات الحوكمة في ليبيا

يشير الجدول رقم (2) إلى تطورات الانفاق العام و مؤشرات الحوكمة في ليبيا خلال الفترة 1996-2018 ، ويلاحظ من خلال الجدول المشار إليه أن الانفاق العام شهد تذبذبات حادة خلال فترة الدراسة .

فكما يشير الجدول نلاحظ أن ان النفقات العامة لدولة ليبيا قد شهدت انخفاضاً خلال السنوات (1998) و (1999) مقارنة بسنة 1997 إذ بلغ حجم الانفاق العام لسنتي 1998،1999(4441.0) و (4296.0) مليار دينار على التوالي بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (3.89-%) و (3.26-%) على التوالي و يعزى سبب هذا الانخفاض في حجم النفقات العامة الى انخفاض حجم الايرادات العامة في ضوء انخفاض اسعار النفط الخام خلال تلك الفترة لتأخذ بعد ذلك النفقات العامة بالارتفاع لتكون بمقدار (8487.0) مليار دينار عام (2002) بمعدل تغير سنوي مقداره (50%) و أن سبب هذا الارتفاع في حجم النفقات العامة يعود الى ارتفاع حجم الايرادات العامة خلال تلك السنة .

و بشكل عام نجد ان العشرية الأولى من الألفية الجديدة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الانفاق العام في ليبيا مدعوماً بالايرادات النفطية نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية في تلك الحقبة حيث وصلت الزيادة في معدل الانفاق العام إلى (42%) عام (2008) و هو العام الذي شهد أعلى مستوى لأسعار النفط العالمية على الاطلاق .

خلال العشرية الثانية من الألفية الجديدة شهد معدل الانفاق العام تذبذبات أكثر حدة بسبب الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد حيث تراوحت بين نمو في الانفاق العام وصل إلى (130.85%) عام 2012 و انكماش بلغ (33.32-%) عام 2016 .

كما يشير الجدول (2) إلى أن مؤشرات الحوكمة الستة (CC,GE,PV,RQ,RL,VA) سجلت تقديرات سالبة على سلم التقديرات طيلة فترة الدراسة (1996-2018) و خاصة تلك المتعلقة بالاستقرار السياسي و غياب العنف (PV)، و نوعية الأطر التنظيمية (RQ) و بالرجوع إلى الجدول المشار اليه سنجد أن هذين المؤشرين بعد العام 2010 وصلا إلى قيم متدنية جدا ، فعلى سبيل المثال وصل مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف عام 2014 إلى (2.35-) و هو بذلك يقترب من الحد الأدنى (2.5-) الموضوع من قبل خبراء البنك الدولي مما يعكس حالة الانفلات الأمني و انتشار العنف و الارهاب في تلك السنة و التي انعكست بدورها على الأداء الاقتصادي و معدلات النمو و الانفاق العام.

جدول (2) : تطورات الانفاق العام و مؤشرات الحوكمة في ليبيا خلال الفترة (1996-2018)

VA	RL	RQ	PV	GE	CC	%PEX	PEX	Date
-1.49	-1.18	-1.73	-0.98	-0.88	-0.87	-19.81	3711.9	1996
-1.58	-1.15	-1.82	-0.90	-0.91	-0.89	24.49	4621.1	1997
-1.67	-1.11	-1.91	-0.81	-0.94	-0.90	-3.89	4441.0	1998
-1.68	-1.05	-1.85	-0.55	-1.02	-0.88	-3.26	4296.0	1999
-1.68	-0.99	-1.78	-0.29	-1.09	-0.86	22.21	5250.2	2000
-1.75	-1.06	-1.70	-0.19	-1.05	-0.91	7.26	5631.6	2001
-1.82	-1.13	-1.61	-0.09	-1.00	-0.95	50.70	8487.0	2002
-1.75	-0.89	-1.48	0.12	-.88	-0.88	-0.19	6866.2	2003
-1.79	-0.90	-1.35	0.35	-.85	-0.90	1.50	17230.0	2004
-1.85	-0.97	-1.48	0.44	-1.04	-0.96	23.87	21343.0	2005
-1.98	-1.07	-1.46	0.35	-1.06	-1.08	0.16	21378.0	2006
-1.95	-0.98	-1.10	0.74	-1.02	-1.04	44.46	30883.0	2007
-1.94	-0.82	-0.90	0.80	-1.02	-0.95	42.84	44115.5	2008
-1.91	-0.93	-1.14	0.83	-1.08	-1.20	-19.12	35677.2	2009
-1.94	-0.99	-1.19	-0.02	-1.09	-1.28	0.52	54498.8	2010
-1.60	-1.20	-1.53	-1.28	-1.31	-1.30	-57	23366.5	2011
-0.90	-1.13	-1.65	-1.58	-1.47	-1.36	130.85	53941.6	2012
-0.97	-1.33	-1.85	-1.84	-1.47	-1.48	21.00	65274.5	2013
-1.11	-1.50	-2.12	-2.35	-1.69	-1.56	-32.87	43814.2	2014

2015	43178.9	-1.44	-1.61	-1.65	-2.19	-2.23	-1.62	-1.34
2016	28788.4	-33.32	-1.62	-1.89	-2.28	-2.27	-1.81	-1.42
2017	32692.0	13.55	-1.59	-1.77	-2.32	-2.21	-1.78	-1.44
2018	39286.4	20.17	-1.61	-1.77	-2.26	-2.24	-1.74	-1.40

المصدر:PEXالانفاق العام (الحكومي) : قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،و مصرف ليبيا المركزي

(±2.5,CC,GE,PV,RQ,RL,VA):

(WWW.govindicators .org) Worldwide Governance Indicators(WGI)

بالنسبة لمؤشري فعالية الحكومة (GE) و سيادة القانون (RL) في الجدول (2) يلاحظ أنها سجلت مؤشرات سالبة طيلة فترة الدراسة لاسيما بعد العام 2010 مما يعكس ضعف الأداء الحكومي وهو ما ينعكس بالنتيجة على كفاءة السياسة المالية و ترشيد الانفاق العام .

أما مؤشر ابداء الرأي و المساءلة و المحاسبة (VA) يلاحظ من خلال الجدول أنه سجل مؤشرات متدهورة جداً طيلة فترة الدراسة تراوحت بين (1.49-) عام 1996 و (1.94-) عام 2010 مع تحقيقه تحسناً خلال عامي 2012 و صل إلى (0.90-) لكنه مازال في المنطقة السالبة ثم بعد العام 2012 عاود الإنحدار من جديد إلى أن وصل إلى (1.44-) عام 2017 و(1.40-) عام 2018 ، بالتالي يعكس هذا المؤشر ثقافة الاستبداد و التسيّب و افلات المسؤولين بمؤسسات الدولة من المحاسبة و المساءلة و العقاب الرادع مما يؤثر بالسلب على انفاق المال العام بالهدر .

يوضح الجدول (2) أيضاً مؤشرات السيطرة على الفساد (CC)، و فعالية الحكومة (GE)، و سيادة القانون (RL) ،و نلاحظ أنها سجلت مؤشرات سالبة طيلة فترة الدراسة لاسيما بعد العام 2010 مما يعكس تفشي الفساد و انتشار الفوضى على كافة الصعد و هو ما ينعكس بالنتيجة على عدم الكفاءة في الانفاق العام .

و بحسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد (2019) فإن البلدان الأكثر فساداً هي البلدان التي تعاني من نزاعات سياسية مزمنة و حروب داخلية مزقت البنية التحتية للحكم و عطّلت مؤسسات الدولة . كما أن غياب سيادة القانون و التضييق على حرية الصحافة و محدودية التعبير و الخوف من التبليغ على مظاهر الفساد خشية التعرض للانتقام عوامل أخرى أشار إليها التقرير كقواسم مشتركة للبلدان الأكثر فساداً (منظمة الشفافية الدولية ،2019).

و بحسب نفس التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية فإن ليبيا خلال الفترة 2013 -2018 ظلت من ضمن العشرة دول الأكثر فساداً في العالم و هذا ما يوضحه الجدول (3) التالي الذي يبين تطور مؤشر إدراك الفساد في ليبيا و ترتيبها العالمي على سلم الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2010 - 2018) .

جدول (3):تطور مؤشر مدركات الفساد في ليبيا خلال الفترة (2010-2018)

السنة	مؤشر مدركات الفساد (0-100)	الترتيب على سلم الفساد	عدد الدول التي تأتي بعد ليبيا

2010	22	178/146	32
2011	20	183/168	15
2012	21	174/160	14
2013	16	175/172	3
2014	18	175/169	6
2015	16	168/161	7
2016	14	176/170	7
2017	17	180/171	9
2018	17	180/170	10

المصدر:

- منظمة الشفافية الدولية على الموقع:

https://www.transparency.org/cpi2013/results

- المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، 2016

حيث يشير الجدول رقم(3) إلى أنه في العام 2011 احتلت ليبيا المرتبة 168 عالمياً من 183 دولة شملها تقرير منظمة الشفافية الدولية في ترتيب سلم الفساد متراجعة بذلك عن العام 2010 حين كانت في الترتيب 146 عالمياً من بين 178 دولة و عزى بعض المحللين أسباب هذا التراجع الكبير في مؤشر مدركات الفساد إلى الأوضاع الاستثنائية التي اجتاحت البلاد في ذلك العام من حرب و فوضى و عدم إستقرار .

في العام 2012 حققت ليبيا نقطة ايجابية في مؤشر مدركات الفساد و قفزت بثمان مراتب على مستوى العالم حيث تراجعت في الترتيب من المرتبة 168 إلى المرتبة 160،من 174 دولة شملها التقرير ، ولكن في العام 2013 عادت إلى التراجع من جديد في مؤشر الفساد بخمس نقاط و احتلت المرتبة 172 من بين 175 دولة أي الثالثة عالميًا في الفساد و تم تصنيفها كبلد "فاسد جداً " بحسب التقرير.

في العام 2014 حدث تحسن في مؤشر الفساد و تقدمت ليبيا إلى المرتبة السادسة عالمياً في سلم الفساد بعد أن كانت الثالثة في العام 2013 .ورغم تراجعها في العام 2014 إلى المرتبة169، لكنها ظلت ضمن العشر دول الأكثر فسادًا في العالم، و لكن في العامين 2015 و 2016 تراجع مؤشر الفساد من جديد و استقرت ليبيا عند المرتبة السابعة عالمياً بحسب التقرير و في هذه الفترة شهدت البلاد انقسام سياسي و مالي عميق و حروب و فوضى و تفاقم الأزمة الإقتصادية .

كما يشير الجدول أنه في العام 2017 شهدت ليبيا تحسن ملحوظ في مؤشر مدركات الفساد حيث حققت ثلاث نقاط مقارنة بالعامين 2015 و 2016 و احتلت الترتيب التاسع عالمياً بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية .

يلاحظ من خلال الجدول أن ليبيا خلال الفترة 2013 -2018 كانت من ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم .

وفقاً لمؤشرات الحوكمة الستة (VA، RL،RQ،PV،GE ،CC) المشار إليها بالجدول رقم (2) و مؤشر مدركات الفساد بالجدول رقم (3) ينظر إلى ليبيا على أنها دولة غير مستقرة سياسياً، يهيمن عليها الفساد، و الفشل الحكومي، لا يسود فيها القانون، ويتفشى فيها التسيب الإداري، وهدر المال العام، وعدم المساءلة و المحاسبة

للمسؤولين، و بالتالي لابد من بذل جهود محمومة و خطوات حثيثة لتحسين جودة الحكم على جميع المستويات لترشيد الانفاق العام بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام .

التحليل القياسي للدراسة

تتألف متغيرات الدراسة من المتغير التابع و هو الانفاق العام The Public Expenditure (PEX) ،
أما المتغيرات التفسيرية فهي المؤشرات العالمية للحوكمة (Indicators Worldwide Governance) أو اختصاراً WGL و تحتوي على ست مؤشرات فرعية كل مؤشر منها يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الرشيدة (عيسى و إبراهيم ،2016) هذه المؤشرات هي :

1-السيطرة على الفساد (Control of Corrupion) .
2-فعالية إدارة الحكم (Government Effectiveness) .
3-الإستقرار السياسي و غياب العنف (Political Stability /and Absence of Violence Terrorism)
4-نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality) .
5-سيادة القانون (Rule of Law) .
6-التعبير عن الرأي و المساءلة (Voice and Accountability) .

نموذج الدراسة:

سيقوم الباحثين في هذا المحور من الدراسة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج متجه الانحدار الذاتي **Vector Auto regression** (VAR) و يعرف نموذج متجه الانحدار الذاتي على أنه نموذج متعدد المتغيرات يتم من خلاله تفسير القيم الجارية لكل متغير داخلي بواسطة القيم الماضية لكل من هذا المتغير و المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج (فيصل و محمد ، 2016) .
وبالرجوع إلى الدراسات السابقة تم تصميم نموذج الدراسة بالصيغة الدالية التالية :

$$PEX=\beta_0+\beta_1 CC+\beta_2 GE+\beta_3 PV+\beta_4 RQ+\beta_5 RL+\beta_6 VA+\varepsilon$$

حيث :

PEX:الانفاق العام

GOV:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

CC: مؤشر السيطرة على الفساد

GE: فعالية إدارة الحكم (فعالية الحكومة)

PV:الاستقرار السياسي و غياب العنف و الارهاب

RQ:الأطر التنظيمية (جودة التشريع)

RL:سيادة القانون

VA:ابداء الرأي و المساءلة

β_0= الثابت

β1،β2،β3،β4،β5،β6 معالم النموذج

ε حد الخطأ العشوائي

منهجية السببية لجرانجر:

أدخل جرانجر (Granger) مفهوم السببية في الإقتصاد القياسي عام 1969، و تعرف السببية حسب Granger بأنه إذا كان لدينا متغيرين X,Y فإن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كانت هناك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ بـ Y، و هذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y.

و يميز Granger بين أربع أنواع من السببية :

1-السببية وحيدة الاتجاه :نقول أن X تسبب Y.

2-السببية بالاتجاهين (سببية مزدوجة أو متداخلة): و هي تعني أن X تسبب Y و Y تسبب X.

3-السببية الآنية :و تعني أن القيمة الحالية لـX تسبب القيمة الحالية لـY.

4-السببية المتباطئة (الآجلة):القيم الماضية لـX تسبب القيمة الحاضرة لـY(نقار و العواد ،2012).

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة

حسب العرف السائد في البحوث العلمية القياسية لابد من اجراء اختبارات جذر الوحدة (اختبارات الاستقرار) للسلاسل الزمنية قبل عملية تقدير نموذج الدراسة لمعرفة درجات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة .

يقال أن سلسلة زمنية لمتغير ما مستقرة (ساكنة) إذا كانت خصائصها لا تتغير بمرور الزمن ،مما يعني أن ميل المتغير يعود إلى متوسط قيمته ثم يتذبذب حول تلك القيمة . و تأتي أهمية افتراض سكون السلسلة الزمنية من أنه اذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ساكنة) فإنه لا يمكن دراسة سلوكها إلا خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار ، و بالتالي تكون أقل أهمية إذا ما أريد الاستفادة منها في التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل(الفاخري،2016) و لذلك فإن من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فوللر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) حيث يقوم اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) على اختبار الفرضية التالية (Gujarati,2004).

H0:يوجد جذر الوحدة في السلسلة (أي أن السلسلة غير مستقرة).

H1:لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة (أي أن السلسلة مستقرة).

و يتم اجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الاصلية عند المستوى أولاً بالصيغ الثلاث (حد ثابت ،حد ثابت و اتجاه ، بدون حد ثابت و اتجاه) . و إذا لم تستقر عند المستوى ، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية ، و هكذا إلى أن تستقر ، و يتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، و القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.

جدول (4): نتائج اختبار ديكي فوللر المطور(ADF)

القرار	الفرق الثاني I(2)	الفرق الأول I(1)	المستوى I(0)	المتغير	ADF
	Prob*	Prob*	Prob*		

	بدون	حد ثابت و اتجاه	حد ثابت	بدون	حد ثابت و اتجاه	بدون	حد ثابت	بدون	حد ثابت و اتجاه	حد ثابت	
مستقر عند I(1)	-	-	-	0.0000	0.0001	0.0000	-	0.6681	0.1832	o.3816	PEX
مستقر عند I(1)	-	-	-	0.0008	0.0069	0.0032	-	0.9890	0.5159	0.9552	Cc
مستقر عند I(1)	-	-	-	0.0001	0.0032	0.0008	-	0.9744	0.7733	0.9385	GE
مستقر عند I(1)	-	-	-	0.0006	0.0110	0.0075	-	0.9090	0.8346	0.9551	RL
مستقر عند I(2)	0.0001	0.0092	0.0016	0.0244	0.2608	0.1844	0.3247	0.7435	0.6784	PV	
مستقر عند I(2)	0.0000	0.0015	0.0002	0.0057	0.1221	0.0665	0.6877	0.9532	0.6539	RQ	
مستقر عند I(2)	0.0000	0.0063	0.0010	0.0031	0.1494	0.0432	0.5482	0.2863	0.2731	VA	

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يشير الجدول (4) أعلاه أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق العام (EXP)، التحكم في الفساد(CC) ، فعالية الحكومة (GE)، سيادة القانون (RL) ، استقرت عند الفرق الأول نظراً لأن احصائية اختبار ديكي فوللر المطور ADF كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1% . و من ثم نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة و نرفض الفرضية العدمية بالتالي المتغير (EXP)، (CC)، (GE)،(RL) مستقرة عند الفرق الأول I(1)، أما بالنسبة للمتغيرات الاستقرار السياسي و غياب العنف/ و الارهاب (PV)، جودة التشريعات (RQ) ، المساءلة و المحاسبة (VA) لم تستقر عند المستوى و لا الفرق الأول حيث نقبل الفرضية العدمية التي تؤكد على وجود جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة و تطلب الأمر اختبارها عند الفرق الثاني حيث استقرت بمستوى دلالة أقل من 1%.

بحسب النتائج السابقة الموضحة بالجدول (4) نجد أنه ظهر لدينا خليط بين متغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1) و أخرى مستقرة عند الفرق الثاني I(2) ، و بالتالي استخدم الباحثون نموذج الانحدار الذاتي VAR.

تحديد درجة التأخر المثلى :

يتطلب اجراء نموذج الانحدار الذاتي تحديد درجة الابطاء المثلى ،و قد أظهرت نتائج اختبارات تحديد فترة الإبطاء المثلى، حسب المعايير الخمسة الموضحة بالجدول (5) أن الفترة الأولى هي فترة الإبطاء المثلى التي يجب أن يتضمنها نموذج الدراسة.

جدول (5): فترة التأخر المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PEX CC GE RL RQ VA PV

Exogenous variables: C

Date: 12/09/20 Time: 18:48

Sample: 1996 2018

Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ

16.02697	16.30744	15.95894	0.020128	NA	-152.5894	0
8.949323*	11.19312*	8.405066*	1.47e-05*	149.4464*	-28.05066	1

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج Eviews10

نموذج الانحدار الذاتي (Var)

VAR Model - Substituted Coefficients

==========

PEX =- 0.893*GOV(-1) - 95002.945*CC(-1) -35544.618*GE(-1)+13182.163*RL(-1)+ 62326.986*RQ(-1) + 55400.397*VA(-1) + 10176.477*PV(-1) + 113782.939

تشخيص النموذج:

للتأكد من سلامة النموذج المقدر أجرى الباحثون اختبارات التشخيص للنموذج و بحسب ما تظهر نتائج اختبارات التشخيص للنموذج و البواقي تبين أن النموذج مستقر و يتسم بالتوزيع الطبيعي للبواقي .

1-التوزيع الطبيعي للبواقي

جدول (6) التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 12/09/20 Time: 18:52
Sample: 1996 2018
Included observations: 20

Prob.*	Df	Chi-sq	Skewness	Component
0.8112	1	0.057048	0.130822	1
0.3210	1	0.984760	0.543533	2
0.4318	1	0.618091	-0.430613	3

0.0988	1	2.725075	0.904170	4
0.0646	1	3.414830	1.012151	5
0.2356	1	1.407012	-0.649695	6
0.3174	1	0.999700	0.547640	7
0.1772	7	10.20652		Joint

Prob.	Df	Chi-sq	Kurtosis	Component
0.6060	1	0.266078	2.434939	1
0.7056	1	0.142666	3.413762	2
0.7030	1	0.145359	2.582351	3
0.5980	1	0.278081	3.577665	4
0.4083	1	0.683676	3.905766	5
0.6564	1	0.197960	2.512607	6
0.8079	1	0.059102	3.266313	7
0.9713	7	1.772922		Joint

Prob.	Df	Jarque-Bera	Component
0.8508	2	0.323127	1
0.5691	2	1.127425	2
0.6827	2	0.763450	3
0.2228	2	3.003156	4
0.1288	2	4.098506	5
0.4482	2	1.604972	6
0.5890	2	1.058802	7
0.6080	14	11.97944	Joint

*Approximate p-values do not account for coefficient Estimation

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتضح من الجدول (6) أن احصائية Jarque-Bera لجميع البواقي أقل من القيمة الجدولية (11.97944) ، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5% .

2-الاستقرار الهيكلي :

من خلال اختبار الجذور الأحادية المبينة بالشكل (1) أدناه يتضح أن النموذج مستقر حيث مقلوب الجذور الأحادية جميعها تقع داخل دائرة الوحدة أي أن النموذج مستقر هيكلياً.

شكل (1) نتيجة إختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

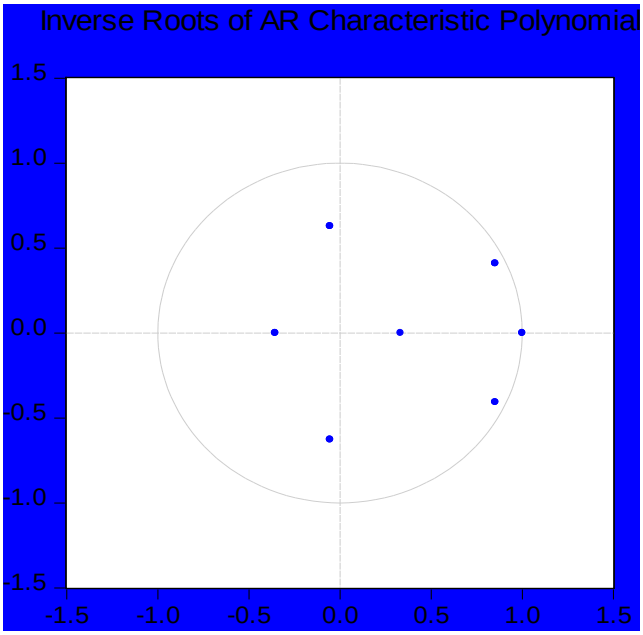

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

نتائج اختبار السببية :

استخدم الباحثون اختبار السببية لجرانجر لمعرفة و تتبع اتجاهات العلاقة بين متغيرات الدراسة و توصلوا من خلال نتائج الاختبار الموضح بالجدول رقم (7) إلى ما يلي :

جدول (7): اختبار السببية لجرانجر في الاجل القصير

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 12/09/20 Time: 18:55
Sample: 1996 2018
Included observations: 20

Dependent variable: PEX

Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0004	1	12.43720	CC
0.0682	1	3.324742	GE
0.6110	1	0.258780	RL
0.0000	1	21.57797	RQ
0.0000	1	17.63496	VA
0.1030	1	2.658986	PV
0.0000	6	70.69421	All

Dependent variable: CC

Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.2978	1	1.083995	PEX
0.0929	1	2.823839	GE
0.3792	1	0.773204	RL
0.5279	1	0.398345	RQ
0.8741	1	0.025097	VA
0.3718	1	0.797798	PV
0.0458	6	12.83159	All

Dependent variable: GE

Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0576	1	3.604730	PEX
0.4618	1	0.541430	CC
0.3173	1	0.999951	RL
0.3660	1	0.817142	RQ
0.0590	1	3.565806	VA
0.0434	1	4.078209	PV
0.0165	6	15.53420	All

Dependent variable: RL

Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0331	1	4.538308	PEX
0.9182	1	0.010551	CC
0.9475	1	0.004329	GE
0.0385	1	4.281298	RQ
0.4832	1	0.491635	VA
0.5533	1	0.351494	PV
0.0014	6	21.68539	All

Dependent variable: RQ

Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0229	1	5.178701	PEX
0.6352	1	0.225010	CC
0.2942	1	1.100284	GE
0.2359	1	1.405057	RL
0.2834	1	1.150864	VA
0.0028	1	8.953332	PV
0.0000	6	32.77081	All

Dependent variable: VA

Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0435	1	4.074493	PEX
0.1399	1	2.179197	CC
0.8592	1	0.031448	GE
0.0217	1	5.266468	RL
0.0019	1	9.654388	RQ
0.0000	1	24.80961	PV
0.0000	6	42.42816	All

Dependent variable: PV

Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.4187	1	0.654068	PEX
0.0283	1	4.811253	CC
0.0358	1	4.406076	GE
0.0649	1	3.408244	RL
0.5003	1	0.454352	RQ
0.3988	1	0.711963	VA
0.0002	6	26.75603	All

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews10

المناقشة و التعليق على النتائج :

من خلال الجدول (7) يلاحظ أن :

1-وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر الفساد(CC) إلى الإنفاق العام (PEX) بمستوى معنوية P=0.1 و إذا أسقطنا هذه النتيجة على واقع الاقتصاد الليبي فسنجدها توافق ما جاء في تقارير ديوان المحاسبة الليبي التي ذكرت أن أكثر من 80 مليار دينار أنفقت على مشاريع التنمية من العام 2010 حتى العام 2018 دون تحقيق أي تنمية حيث مازالت البنية التحتية و الخدمات العامة في أسوأ حالاتها .و يلاحظ أن الإنفاق العام قد تضخم عن الحد المقبول في الاقتصاد الليبي ، و قد كشفت تقارير ديوان المحاسبة الليبي في سنوات مختلفة أن المئات من الأرقام الوطنية المزورة و عقود العمل التي تجري بدون أي ضوابط و معايير لا تخدم الاقتصاد بل تتم بحسب العلاقات الشخصية و المحاباة(ديوان المحاسبة الليبي ،طرابلس ، 2018) .

2-وجود علاقة سببية من اتجاه واحد تتجه من مؤشر فعالية الحكومة (GE) إلى الإنفاق الحكومي(PEX) بمستوى معنوية P=0.10 ولعل ذلك يعزى الى ان الحكومة لا تنتهج سياسات اقتصادية والتي تخدم سوى اصحاب القرار وهذا ما اكدته دراسة (جلولي ،2019) .

3-عدم وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر سيادة القانون (RL) و الانفاق العام (PEX) بينما هناك علاقة سببية تتجه من الانفاق العام نحو سيادة القانون عند مستوى معنوية 0.05 ، ولعل ذلك يعزى الى أنه ليس هناك ثقة للمتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوٍ على كل الأفراد و الشركات و المنظمات.

4-وجود علاقة سببية من اتجاهين تتحرك من جودة التشريعات (RQ) نحو الانفاق العام(RQ) بمستوى معنوية عند 0.05 و من الانفاق العام نحو جودة التشريعات بمستوى معنوي 0.05

أي أن جودة الأطر التنظيمية (RQ) للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة من حكومة و قطاع خاص و منظمات غير ربحية و المواطنين تؤثر في الانفاق العام .

5-وجود علاقة سببية من اتجاهين بين كل من المساءلة و المحاسبة و ابداء الرأي (VA) والانفاق العام (PEX) وبمستوى دلالة 0.01 ، 0.05 .أي أن ابداء الرأي و حرية التعبير و حق المواطنين في مساءلة و محاسبة المسؤولين عن النتائج المحققة في الميدان الاقتصادي و باقي الميادين و الأموال المنفقة و أين أنفقت ؟ ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات تؤثر في الانفاق العام باعتبار أن الجمعيات و المنظمات التي يديرها أفراد غي حكوميين تعتبر كيان مؤسسي مهم في تطوير المؤسسات و رفع الوعي .

6-عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين الانفاق العام و الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب ، وهذا قد يعزى إلى ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع البيروقراطي، وعدم ملائمة هذه المؤشرات للثقافة و البيئة الليبية، التي تتصف بضعف الوعي السياسي ، علاوة على الانقسام السياسي وتداعياته السلبية من زعزعة الاستقرار وظهور العنف والارهاب.

توصيات الدراسة :

- توجيه الانفاق العام نحو قطاعات إنتاجية مما ينعكس بصورة مباشره علي الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة رفاهية المجتمع.
- السعي الجاد إلى ترشيد الانفاق العام و توجيهه بطريقة تكفل تحقيق الاهداف الأولية للمجتمع، مع إعادة صياغتها بما يلائم ظروف البيئة الليبية.
- تشكيل مجلس للحوكمة في ليبيا، بحيث يهتم المجلس بالعمل على استصدار دليلاً للحوكمة في القطاع العام، كذلك نشر ثقافة الحوكمة وأسسها، وإعداد ونشر الدراسات والتقارير التي تُعنى بالحوكمة في ليبيا.
- على مصرف ليبيا المركزي و المنظمات المهنية والهيئات التشريعية متابعة وتطوير دليل الحوكمة بشكل دوري، والتغلب على العقبات التي تحول دون تطبيقه.
- العمل على توفير الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يهيئ الأرضية الملاءمة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الليبية .
- إنشاء إدارة خاصة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات الليبية تُعنى بالحوكمة لتتولى مهمة الإشراف والرقابة، ومراجعة كافة القوانين، والتشريعات، واللوائح، والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بالحوكمة المؤسساتية لضمان التطبيق الإلزامي والسليم لقواعد الحوكمة، لإرساء الشفافية والنزاهة والمساءلة

- تأكيد تظافر الجهود وتوحيد المؤسسات التشريعية منها والتنفيذية في ليبيا حتى تؤتي الحوكمة ثمارها وتحقق المرجو منها بما ينعكس على سوية الانفاق العام .
- إعطاء أهمية أكبر للإفصاح والشفافية في المؤسسات الليبية، ذلك أن الاقبال على تبني مبادئ الحوكمة ، يتوجب في المقام الأول أن تكون هناك وسيلة تضمن الإعداد الجيد للمنشورات والتقارير للقطاعات النوعية في ليبيا ، وإظهار معلومات تتميز بالشفافية والمصداقية .
- اعتماد الشفافية في التعامل مع موضوع الفساد وتفعيل دور القانون وأجهزة الرقابة في كشف ممارسات الفساد الإداري وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للقضاء إحقاقا لمبدأ العدالة وسيادة القانون وعدم التهاون في تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بإصلاح الجهاز الإداري والوظيفة العامة في ليبيا .
- الاستفادة من التجارب العربية والدولية في مجال الحوكمة المؤسسية ، وخاصة في الدول المشابهة لخصوصية الاقتصاد و البيئة الليبية .

المراجع :

أولاً- المراجع العربية :

- أبو السندس، جهاد أحمد واللوزي، سليمان أحمد (2017). أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن خلال الفترة 1999 – 2013 . ***مجلة معارف***، المجلد (12)، العدد (22)، ص ص:10-38.
- البنك الدولي . مؤشرات الحوكمة على الرابط : http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports
- أكريم، محمد سليمان (2010) . " سلوكيات القيادة الاخلاقية وعلاقتها بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الليبية " . القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، ص ص: 1007 -1060.
- الجيباني، صقر حمد (2019) . واقع الفساد في ليبيا و أخلاقيات العمل كآلية للعلاج . المؤتمر العلمي الثالث أخلاقيات المهنة في ليبيا . المعهد العالي للعلوم والتقنية - درنة .
- راقوب، نريمان .(2018) . دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية و المالية –دراسة مقارنة بين الجزائر و المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة – أطروحة دكتوراه. جامعة فرحات عباس سطيف . الجزائر
- الشويرف ، محمد عمر و البيباص ، نجاح الطاهر (2018) . " العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في ليبيا : دراسة قياسية للفترة من (1996-2016)" ، مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية ، المؤتمر العلمي الثاني المشترك بين المعهد العالي للمهن الشاملة درنة وجامعة عمر المختار خلال الفترة 13-15 نوفمبر .

- الحداد ، مناور (2008) " دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية" ، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي" ، دمشق ،15-16 تشرين أول/أكتوبر.
- الخطيب ، خالد شحاذة و شامية، أحمد زهير(2007) . ***أسس المالية العامة***، الطبعة الثالثة، عمّان: دار وائل .
- الخطيب ، خالد وقريط ، عصام (2008) ." مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها: حالة الأردن ومصر" ، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الإقتصادي" ، دمشق ،15-16 تشرين أول/أكتوبر.
- الفاخري، محمود سعيد.(2016). الاقتصاد القياسي و تحليل السلاسل الزمنية .مركز بحوث العلوم الاقتصادية .بنغازي .
- العجلوني محمد (2013). أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، عقد في إستنبول، تركيا، خلال الفترة 9-2013/9/11.
- المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات.(2016). الفساد المالي في الإقتصاد الليبي.. قراءة تحليلية للأسباب و الآثار و استعراض الحلول . متاح على الموقع : http://loopsresearch.org/projects/view/74/?lang=ara.
- بشرول فيصل، و راتول محمد .(2016) ."دور السياسات النقدية و المالية المتبعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية .العدد 16 .
- بشير باي، هشام (2015). " أثر تطبيق الحوكمة على ميزانية الولاية : دراسة حالة ميزانية ولاية البويرة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند أو الحاج ، البويرة – الجزائر.
- بوزاهر، سيف الدين (2018). " أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة : دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2017 " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان– الجزائر.
- جرفي، زكريا . بن عابد ومختار و زروخي، فيروز (2020).أثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990/2018 باستخدام نموذج ARDL ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد (6) ، العدد (4) ، ص ص: 398-416.
- جوجاراتي ، دامودار .(2015) .الاقتصاد القياسي .الجزء الأول .(ترجمة ومراجعة عند عبد الغفار عودة ، عفاف حسين الدش) .المملكة العربية السعودية . الرياض . دار المريخ .
- براق، عيسى ، بركان ،أنيسة (2017). ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها ، مجلة الابداع ، المجلد (7) ، العدد (8) ، ص ص: 112-124.

- جلولي ، محمد و بومدين ، محمد أمين و بن سكران، البودالي (2019). الحوكمة الجيدة والانفاق الحكومي: دراسة قياسية على الدول الافريقية ، ***مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية*** ، المجلد (3) ، العدد (1) ، ص ص: 40-52.
- خضيرات، عمر ياسين والشدوح، عماد مصطفى (2015) . " أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية " ، مجلة المنارة ، المجلد (21) ، العدد (3) ، ص ص:273-319.
- ديوان المحاسبة الليبي (2016) ، التقرير العام ،، طرابلس، ليبيا
- ديوان المحاسبة الليبي (2017). التقرير العام .طرابلس .ليبيا .
- ديوان المحاسبة الليبي (2018).طرابلس. ليبيا
- شارفي، سامية وبلعزوز بن علي (2017) . " دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (17) ، ص ص: 193-208.
- طارق، عبد العال ماد (2007)، حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ ، التجارب والمتطلبات ، مصر : الدار الجامعية .
- عيسى، شقبقب وابراهيم ،عدلي .(2016) . الحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي :محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على الجزائر . **مجلة البحوث الاقتصادية و المالية** . العدد السادس . الجزائر .
- درواسي، مسعود(2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة 1990-2004، أطروحة دكتورة، كمية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- دشوشة، آية (2017). ترشيد الانفاق العام في تحقيق السياسة الاقتصادية الكلية : دراسة حالة الجزائر 2000-2015 . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- ذهب، سالم بشير ودرز صالح عبدالسلام (2019) . العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا : دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية . ***مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*** ، العدد (13) ، ص ص: 4-28.
- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية . وضع الميزانية العامة . بنغازي
- قاضي، فاطمة الزهراء (2013) ، " أثر تطبيق مبادي حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : دراسة ميدانية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.
- لاجارد، كريستين .(2018) الحوكمة الرشيدة و أهداف التنمية المستدامة.على الموقع : https://www.aleqt.com/2018/10/02/article_1463886.html
- مازوزي، عبدالهادي (2017). " أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من 1996-2015 " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم

العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

- محمد، شرف الدين جمعة جبريل (2017). العلاقة بين الإنفاق الحكومي و والناتج المحلي الاجمالي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام النموذج المتكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970-2012). رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي .
- محمود، نايف محمد (2012) . " أثر الحوكمة في ظل اقتصاد المعرفة : دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة " ، مركز الدراسات الاقليمة –دراسات إقليمة ، المجلد (8) ، العدد (26)، ص ص: 121- 144.
- مدياني، محمد و محلي، كمال (2018) .الانفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر ، ***مجلة معهد العلوم الاقتصادية*** ، المجلد (21)، العدد (1)، ص ص: 25-43.
- مصرف ليبيا المركزي . النشرة الاقتصادية . أعداد مختلفة .
- موسى ، محمد ابراهيم (2010) . حوكمة الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية ، مصر : دار الجامعة الجديدة .
- نقار، عقمان و العواد، منذر.(2012) استخدام نماذج VARفي التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي و اجمالي التكوين الرأسمالي في سورية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية. المجلد 28 .العدد الثاني . كلية الاقتصاد .جامعة دمشق .
- نوير، طارق (2002) . " تعزيز القدرات الاحصائية والحوكمة الرشيدة : حالة مصر " ، مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، القاهرة .
- يوسف ، قصواء أحمد (2017). العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في السودان 1984 – 2013. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثانياً- المراجع الاجنبية :

- Alamgir, M. (2007). ***Corporate Governance: A Risk Perspective***, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May pp: 7 – 8.
- Engjell Père (2015). "The impact of good governance in the economic development of Western Balkan countries", ***European Journal of Government and Economics*** ,European University of Tirana ,June . Volume 4, Number 1.
- Hutchinson , Marion R. and et.al, (2008) , An Investigation of the Association Between Corporate Governance, Earnings Management and the Effect of Governance Reforms, ***Accounting Research Journal***, 21(3), pp: 239-262.

- Kim , E. H., and Purnanandam, A. (2014). Seasoned equity offerings, Corporate Governance, and Investments, ***Review of Finance*** 18(3), 1023-1057.
- Maureen N., (2004)"Corporate Governance and Client investing", ***Journal of Accountancy***, January
- OECD(2004). Principles of Corporate government, www. Oecd. Org .
- Parker ,Gary,& Howard, (2002)"corporate governance and corporate failure: a survival analysis", ***corporate governance***,vol2.
- Plumptre ,Tim &(others) (1999), Governance and Good Governance: International & Aboriginal Perspectives.
- Sanad, Zakeya Redha and Al-Sartawi, Abdalmuttaleb M.A. Musleh (2016) "Investigating the Relationship between Corporate Governance and Internet Financial Reporting (IFR): Evidence from Bahrain Bourse ", ***Jordan Journal of Business Administration*** ,Volume **12**, No. 1 ,pp:239-269.
- .UNDP (1997) , Governance for Sustainable Human Development
- WWW.govindicators .org.. Worldwide Governance Indicators (WGI)